

المناعة في الحرية لا في الارهاب

ادمون صعب

(جريدة النهار ١٠/١١/٢٠٠٠)

"ان صناديق الاقتراع ضرورية للديموقراطية، إلا انها غير كافية وحدها. فممارسة الديموقراطية الصحيحة تحتاج الى حرية في التعبير، والى صحافة حرة، وقضاء مستقل، واشراف هيئات قضائية على تطبيق القانون". "الايكونوميست" في "الديموقراطية الزائفة"، ٢٤/٦/٢٠٠٠

بين "مؤتمر الحوار الوطني" و"مجلس الامن المركزي"، لم يكن مستغرباً ان ينعقد الثاني بعد الاجواء التي أثارها "الحوار الوطني" في قدس اقداس النظام. وربما كان مبعث الالاحاح على "الامن" بديلاً من "الحوار"، مقدار "الخطر" الذي بات يشكله على الامن انفتاح اللبنانيين بعضهم على بعض، كما ظهر في جلسات الثقة بالحكومة، وتجاوزهم الحواجز المصطنعة، فضلاً عن تأكيدهم التمسك بالثوابت الوطنية وفي مقدمها الحريات العامة التي تتعرض منذ مدة لشتى انواع التجاوزات تحت ستار "الامن الوقائي".

بالطبع لم ينعقد مجلس الامن من اجل حماية الحريات، وكان وزير الداخلية الجديد واضحاً بقوله "ان الطروحات السياسية المتداولة ترعاها اصول اللعبة الديموقراطية (...). وينبغي الا تتجاوز المستوى الحواري والفكري باعتبار ان من المحظورات ان يكون العبث بالامن او المساس به من ادوات اللعبة السياسية تحت اي سبب او تبرير".

وتكفي نظرة سريعة الى وجوه عدد من الذين ضمّهم المجلس، لادراك الغرض من الاجتماع: هز العصا لمن يتابع الحوار حول الوجود السوري، او يخرج بهذا الحوار من المجالس الى الشارع، وان بمنشور. وتغطية للتجاوزات والانتهاكات التي تعرّضت لها الحريات الفردية والسياسية لعدد غير قليل من المواطنين. وقد تقصد الوزير توفير تغطية رسمية وحتى "قانونية" لهذه التجاوزات بقوله، رداً على النواب والمقامات الزمنية والروحية "ان التدابير التفصيلية التي تتولاها الاجهزة المختصة تخضع لاطار القانون، ويتم التقيد بالتوجيهات القضائية في ما يختص بمختلف القضايا"، متجاهلاً، وهو المحامي، ان مثل هذه التغطية تنطوي على استفزاز وعنف معنوي يستدرج المواطنين الى الرد على عنف السلطة بمثله احياناً.

ولا نظن ان "توافر وسائل التعبير الديموقراطي" للذين شكوا من تعرضهم للملاحقة، بسبب آرائهم ونشاطهم السياسي، هو ما اوصلهم الى الاستدعاء والاعتقال و... بل ان عدم توافر النفس الديموقراطي لمن هم في السلطة قد أوجد قضية حريات عبّر عنها نقيب المحامين ميشال ليان، زميل وزير الداخلية، في

البيان الذي اذاعه امس باسم "لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان في النقابة"، وهي أعلى مرجعية في لبنان في ما يتعلق بهذين الموضوعين.

فبعدما اشار البيان الى ان اللجنة "لا ترى تعارضاً بين ممارسة الحريات والديموقراطية من جهة، ومقتضيات الأمن الوطني من جهة أخرى"، اكد "ان الحرية والديموقراطية هما الضمان الحقيقي للأمن"، ثم أورد في واحدة من ست فقرات تستنكر فيها اللجنة "الانتهاكات الصارخة للدستور والقوانين المرعية الاجراء"، ان "الاستتار بالحاجة الى الامن الوقائي ذريعة لتقييد حريات المواطنين والتأثير على آرائهم الفكرية والسياسية، من خلال توسيع مفهوم الرصد والتقصي، والتي اجازها القانون للأجهزة الامنية بصفتها "ضابطة ادارية" في حين ان تجاوز ذلك الى القيام بأعمال الاستدعاء والتحقيق والاستجواب واحتجاز الحرية، ولو لدقائق معدودة، من دون اي اذن قضائي مسبق، مخالف للقانون (...). والتعلل بغير ذلك الغاء لدور القضاء وعبث بحاجة المواطن والمجتمع الى الامن". وهذا من شأنه - يا معالي الوزير - ان "يخدم المصالح الاسرائيلية"، كما نسب اليك في البيان الذي صدر عن مجلس الامن المركزي وجاء ببيان نقابة المحامين بمثابة رد عليه وادانة لكل الممارسات والتجاوزات لحقوق المواطن والمجتمع التي تتم بداعي "الحرص" على هذه الحقوق، وهي الممارسات والتجاوزات التي ترعاها معظم الاجهزة الامنية التي اجتمعت برؤسائها وتجد تغطيتها الكاملة من الاجهزة القضائية، وبالأسف!

وكم كان اللبنانيون يتمنون، وأنت وزير داخلية شاب يمارس مهماته في "ادق مرحلة تشهدها المنطقة"، ان تفاجئ مجالسيك بخطاب مستوحى مما درسته في الجامعة ومارسه في نقابة المحامين، يُدخل الاطمئنان الى النفوس بتأكيدك ان ضمان امن المواطنين هو في تضامنهم وتوافقهم. مستعيراً من بيان النقابة عبارة توجيهية للقادة الامنيين والمسؤولين القضائيين مؤداها "ان الحرية والديموقراطية هما الضمان الحقيقي للامن"، وان المعبرين عن آرائهم السياسية بشتى الوسائل السلمية، هم مواطنون صالحون وليسوا زمراً من "الزعران" و"المخربين"، وان على السلطات المختصة احتضانهم وتفهمهم ومعاملتهم بالرفق، وإن اختلفت طروحاتهم مع "عقيدة" النظام، لأن منتقدي الوجود السوري في لبنان، وغياب السيادة والاستقلال والقرار الحر، فضلاً عن رفضهم اتفاق الطائف، هم اسلم في موقفهم الوطني من الحزبيين الممثلين في الحكم والذين يعتبرون لبنان قطراً ومرحلة، وعقيدتهم تقول ان اللبنانيين والسوريين شعب واحد يعيش في دولتين منفصلتين.

ولا يبدل في شيء قول وزير الداخلية ان ما يفعله شباب الحريات "يخدم المصالح الاسرائيلية"، وكذلك قول رئيس الجمهورية في مجلس الوزراء ان "اثارة موضوع الوجود السوري في لبنان وفي هذا التوقيت بالذات تريح العدو الاسرائيلي".

ورب سائل، بعد استعمال العدو الاسرائيلي "فزاعة" للاجهاز على الحريات ومنع الحوار الوطني طريقاً الى المصالحة: ماذا تراه يمنع "اضعاف المناعة الوطنية" ويقوّيها، كما يطلب رئيس الجمهورية، غير تلاقي اللبنانيين وتصارحهم حول الهموم التي تشغلهم وتسربلهم. فأسباب المناعة كثيرة، وخصوصاً ان اللبنانيين ليسوا مختلفين على ٩٩.٩٩ في المئة من الامور التي يتناحر من اجلها الافرقاء السياسيون في بلدان اخرى.

الا ان المؤسف ان يكون هناك امر واحد يختلفون عليه هو الوجود العسكري السوري في لبنان، وليس العلاقات مع سوريا.

والمؤسف اكثر ان الاعتراض على هذا الوجود ليس مرتبطاً باستراتيجيات الدفاع بين لبنان وسوريا في مواجهة العدو الاسرائيلي، وهذا امر يحتاج تحقيقه الى حجم عسكري سوري في لبنان يفوق ما هو موجود الآن بعشرة اضعاف ان لم يكن اكثر، اذا كان للبنان وسوريا ان يدافعا عن سيادتهما وكرامة شعبيهما. أما الوجود السوري الذي هو موضوع خلاف بين اللبنانيين الى حد الانقسام الذي يُضعف المناعة حقاً في مواجهة العدو والتحديات التي يطرحها على لبنان وسوريا معاً، فهو الوجود العسكري ذو الاغراض السياسية والاقتصادية والامنية والادارية والديبلوماسية، والذي يلقي بثقله على لبنان ويشكل "المرض" الذي تحدث عنه البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير غير مرة، مشدداً على ان المريض ينبغي الا يكتم مرضه، لا عن طبيبه ولا عن أهله، لان الخوف من البوح بما يعانيه المريض قد يجعله يستفحل ويؤدي الى هلاكه. لذلك لا بد للمريض من الذهاب الى الطبيب، كما ان من واجب الطبيب ان يصارح مريضه بالامر، اذا كان حقاً حريصاً على حياته وملتزمًا قسمه المهني، حتى اذا تعذرّ عليه ذلك، "السبب ما"، صارح اهله وعشيرته انقاذاً لحياته، وهي أعلى ما لديه.

وما حصل أخيراً، واستعجل مجلس الأمن المركزي واستنفر مراجع ومجالس ومسؤولين، على مستويات مختلفة، هو ان المرض الذي اصاب الوطن بات مستشرياً ولم يعد سراً، وان الصراع المقبل سيكون حول مقدار الجرعات التي ينبغي على المريض تلقيها لنيل العلاج والتعافي تدريجاً، اكثر مما هو على ايهام المريض انه "مثل الحصان" لا يشكو شيئاً، وان ما يشعر به هو مجرد اوهام وايحاءات يشارك اعداؤه في بعضها، لانهم "مستفيدون" دون سواهم من "الاشاعة" حول مرضه، ومن اجل ذلك يجب ان يرفض العلاج، لينطفئ ببطء، دون ألم!

وفي سياق المعالجة يجب الا يعتد بالتوقيت والقول ان طرح الموضوع في هذا الظرف سييء ويخدم العدو. بل ان ابقاء المرض يستشري هو الامر السييء الذي يخدم العدو.

وهل يُعقل اننا لم نجد فرصة سانحة منذ العام ١٩٧٦ لطرح مسألة الوجود السوري منذ دخوله الى لبنان، لاعتبارات سورية خالصة كررها الرئيس السوري الراحل حافظ الاسد غير مرة، مؤكداً ان سوريا تصرف بحسب اقتناعاتها ولم تطلب اذناً من احد لدخول لبنان. ولم يكن سراً ان واشنطن "رعت" رسماً لخطوط حمر بين سوريا واسرائيل جرى احترامها على الدوام لانها مرتبطة بالصراع العربي - الاسرائيلي وبنفوذ كل من سوريا واسرائيل في لبنان والمنطقة. لذلك يبدو سانجا قول الرئيس رفيق الحريري في ختام مناقشة البيان الوزاري "ان السوريين موجودون في لبنان لأننا بحاجة اليهم. ومتى تنتفي الحاجة وترى الحكومة المسؤولة الحائزة ثقة مجلس النواب والمطروحة امامكم، عندما ترى ان الوقت قد حان سنأتي الى الاخوان السوريين نتكلم واياهم ونأتي اليكم للمصادقة على اي اتفاق في هذا الاطار!"

هكذا، بكل سذاجة وبساطة، يتصور الرئيس الحريري نهاية الوجود العسكري السوري - السياسي تكرارا - متجاهلا الاعتبارات الاخرى وعلى رأسها ان الدخول السوري الى لبنان كان قرارا سوريا. وان البقاء العسكري السوري في لبنان، خلافا لاتفاق الطائف، كان ايضا قرارا سوريا. وسيكون الخروج من لبنان تالياً قرارا سوريا يتبلغه لبنان في الوقت المناسب، وهذا امر واضح ومفهوم بل محسوم لا يحتاج الى فذلكات او بطولات مصطنعة.

ولان الامر كذلك، ولبنان بلد ديموقراطي تحكمه مؤسسات ويتمتع شعبه بحريات كفلها الدستور للجميع دون استثناء، فلا احد يملك حق منع الحديث عن الوجود السوري وآثاره الايجابية بالنسبة الى جماعة، والسلبية بالنسبة الى جماعة اخرى. لا بل ان المقاربة الفضلى هي في الافادة من الحوار المفتوح حول هذا الموضوع، وخصوصا انه لم يعد طائفيا او مذهبيا، و"ترشيده" على طريقة الرئيس نبيه بري، اي عقلنته، تمهيدا لتحويله من عنصر مفكك للوحدة الوطنية ومباعد بين اللبنانيين، ومحقق لامنية عالية للعدو الاسرائيلي، الى عنصر لاحم للوحدة الوطنية ومقرّب بين اللبنانيين، ومولد لغصّة في قلوب اعداء لبنان، في الداخل كما في الخارج.

في النهاية، لا احد يلوم اللبنانيين ان هم تظلموا ورفعوا الصوت عاليا، لأن من يداه في النار ليس كمن يديه في الماء.